الانقلابات في السودان وموقف مصر منها ١٩٦٤-١٩٨٩

م.د. زينب جبار رحيمة
وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية بغداد / الرصافة الثانية

مستخلص البحث:

شهد السودان بعد الاستقلال عام ١٩٥٦أنظمة حكم متنوعة ما بين المدنية والعسكرية، اذ خضع لحكم مدني من ١٩٥٦-١٩٥٨عندما قام الفريق إبراهيم عبود بانقلاب ١٩٥٨استمر لغاية ١٩٦٤بعد قيام ثورة أكتوبر والتي تعد اول ثورة شعبية في السودان. بعد ذلك شهد السودان حكماً مدنياً جديداً الا انه لم يحقق أي إنجازات ملموسة الى ان قام النميري بانقلاب أيار ١٩٦٩ وقد عّد نظام النميري من الأنظمة العسكرية الدكتاتورية اجتمعت في نهاية الامر أسباب عدة على انهاء حكمه بانقلاب ٢٦اذار ١٩٨٥.

حاولت مصر ان تقف الى جانب السودان لاسيما وان كلا النظامين انحدرا من انقلاب عسكري برر شرعيته من خلال القول بانه يسعى الى الإصلاح السياسي ورفع المستوى الاقتصادي، كما ان النظامين جاءا بتوجهات اشتراكية في بداية الامر الا انهما تحولا عنها في عهد الرئيس أنور السادات (١٩٧٠-١٩٨١) الى توجهات رأسمالية مع رغبة قوية بالانخراط في المعسكر الغربي. الا ان مصر كان لها موقفا مغايرا خلال الأعوام ١٩٨٥-١٩٨٩.

الكلمات المفتاحية: الانقلابات ، السودان، جعفر النميري، موقف مصر من الانقلاب.

المقدمة:(Introduction)

يعد السودان من أكبر بلدان القارة الأفريقية من حيث المساحة، أذ تبلغ مساحته ما يقارب ٢،٥ مليون كم٢ قبل انفصال جنوب السودان رسمياً في عام ٢٠١١. ويقع السودان في قلب القارة الافريقية وعلى حلقة الوصل الرئيسة بين الوطن العربي. ضمت هذه المساحة الكبيرة الكثير من الانشطة الاقتصادية المختلفة والمستويات الاجتماعية المتباينة واللغات المتنوعة لكن عدم الاستقرار السياسي المستمر وتعاقب الانظمة وقيام الحرب الاهلية حال دون استقرارها السياسي. يمكن القول، أن السودان بعد حصوله على الاستقلال في عام ١٩٥٦ تعرض الى محاولات انقلابية عدة كان من أهم نتائجها الانقلابات العسكرية المتكررة في إطار ظاهرة عربية واقليمية وعالمية أطلق عليها بـ (ظاهرة العسكريتارية) والتي عدت سمة بارزة سادت الوضع السياسي الدولي لاسيما في الدول حديثة الاستقلال. وبحكم الروابط الجغرافية والتاريخية والثقافية كان لمصر موقفا متميزا من تلك الانقلابات على الرغم من تأرجح العلاقات بين البلدين التي مرت بحالات من المد والجزر. اقتضت ضرورة البحث تقسيمه الى مقدمة وأربعة محاور، تحدثت في المبحث الاول عن الاوضاع الداخلية في السودان ١٩٥٨-١٩٦٤ والمتمثلة بانقلاب ١٩٥٨ و ١٩٥٩ في السودان وموقف مصر منها، وحاولت في المبحث الثاني اعطاء فكرة عن الثورة الشعبية التي حدثت في عام ١٩٦٤ وكيف كان موقف مصر منها، اما المبحث الثالث فخصصته عن الحكم العسكري الثاني بين عامي (١٩٦٩-١٩٨٥) ، أما المبحث الرابع فقد تناولت فيه انقلاب ١٩٨٥ اسبابه ووقائعه وموقف مصر من هذا الانقلاب.

مشكلة البحث:(Research problem)

ما تقدم يطرح إشكالية مهمة الا وهي:

هل ان الحكومات المتعاقبة التي حكمت السودان طيلة المدة ١٩٦٤-١٩٨٩ لم تكن على المستوى المطلوب، ولم تحقق أي استقرار سياسي واقتصادي للبلاد ولماذا بقي السودان يعاني من الانقلابات المتكررة؟ وهذه الإشكالية طرحت تساؤلات عدة، وهي:

١-ماسبب تغير موقف مصر من تلك الانقلابات؟

٢-هل اثمرت تلك الانقلابات نتائج إيجابية للبلاد؟

فرضية البحث(Research hypothesis)

سيعمد البحث لإثبات فرضية مؤداها:

(للانقلابات العسكرية في السودان اثار سلبية على النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وان لمصر بحكم الروابط السياسية والاقتصادية علاقات وثيقة مع السودان، ترتب عليه ان يكون لمصر موقف مهم مع السودان).

منهج البحث(Research methodology)

تبنت هذه الدراسة على استخدام المنهج التاريخي حسب طبيعة الموضوع وهو الانقلابات في السودان وموقف مصر منها ١٩٦٤-١٩٨٩ والمنهج التحليلي فقد تم استخدام هذا المنهج في معالجة وتحليل أسباب الانقلابات لتي حدثت في السودان، وكيف كان موقف مصر منها في ظل الحكومات المتعاقبة.

هيكلية البحث:(Research structure)

تم تقسيم البحث الى المحاور الاتية:

١- الأوضاع الداخلية في السودان ١٩٥٨-١٩٦٤

٢- موقف مصر من ثورة السودان الشعبية عام ١٩٦٤

٣- الحكم العسكري الثاني في السودان ١٩٦٩-١٩٨٥٤

٤- انقلاب ١٩٨٥ في السودان وموقف مصر منه.

أولاً: الاوضاع الداخلية في السودان ١٩٥٨- ١٩٦٤

:First: the internal situation in Sudan 1958-1964

١-انقلاب ١٩٥٨ -١٩٥٩ في السودان

شهد السودان بعد حصوله على الاستقلال عن السيادة القانونية لمصر وبريطانيا عام ١٩٥٦ ولغاية عام ١٩٦٤ حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي نتيجة الخلافات المتكررة بين الاحزاب السياسية[١]. المتنازعة على السلطة وبالتالي كان لها الأثر الكبير في تكوين حكومات حزبية عدة سهلت هذه الحالة في عدم الاستقرار وبالتالي لم تتحقق اي اصلاحات تفيد البلاد[٢]. ينبغي الإشارة الى اول تعداد سكاني للسودان جرى عام ١٩٥٦والذي وضع الأساس لإعادة رسم الدوائر الانتخابية والتي أسهمت نتائجه بفرض واقع سياسي جديد تمثل بتفوق الريف السوداني على المناطق الحضرية في السودان. دخل السودان بعد الانتخابات التي جرت في أذار ١٩٥٨ مرحلة جديدة في تطوراته الداخلية، أذ تمكنت هذه الانتخابات من أن تخيب آمال الأحزاب التقليدية، أذ كان حزب الامة[٣] يأمل في الحصول على أغلبية الاصوات ليعود الى الحكم، الا أنه واجه صعوبات جمة في الوقت الذي كان لابدّ من تشكيل حكومة ائتلافية جديدة[٤].

اتفقت الاحزاب السودانية منها حزب الامة وحزب الشعب الديمقراطي[٥] وباقي الاحزاب في تأليف حكومة جديدة برئاسة عبد الله خليل[٦] ، وقد حصل حزب الامة الذي ساعدتهُ سنتان من حكم البلاد والتقسيم جديد للدوائر الانتخابية على ٦٣ مقعد من أصل ١٧٣. اما الحزب الديمقراطي الشعبي فلم يحصل الا على ٢٦ مقعد ومع ذلك توصلت المعارضة البرلمانية التي جمعت صفوفها حول الحزب الوطني الاتحادي والنواب الجنوبيين بوضع العراقيل امام الحكومة الائتلافية الجديدة[٧].

كان السودان يعاني من ازمة اقتصادية خطيرة بسبب الكساد الذي أصاب سوق القطن خلال المدة (١٩٥٦-١٩٥٨) فضلاً عن العجز الكبير في ميزانية السودان، وانخفاض رصيد السودان من العملات الأجنبية مما أدى الى تذمر في جميع انحاء البلاد وقامت على أثرها مظاهرات عارمة خرجت منددة بالحكومة السودانية[٨].

في الوقت نفسه، عقد مؤتمر شعبي في ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٨ حضره كلاً من ممثلي الاحزاب (حزب الوطني الاتحادي وحزب الاحرار الجنوبي والحزب الشيوعي)، فضلاً عن اتحاد النقابات واتحاد طلاب جامعة الخرطوم توج في نهاية الأمر عن تشكيل الجبهة الوطنية[٩]. لا نبالغ إذا ما قلنا إن خطورة التناقضات الموجودة داخل التكتل الحكومي أدت الى وصول الجيش الى السلطة في ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ عندما بدأت قطعات عسكرية تنتشر في العاصمة الخرطوم. وقد أعلن الفريق ابراهيم عبود[١٠] بياناً أكد فيه أن الجيش سيطر على البلاد وأن هدف الانقلاب هو أنقاذ البلاد من المخاطر والفساد والحفاظ على سلامة الدولة[١١]. لم يتردد الحكم العسكري بعد ذلك من قيامه بسلسلة من الاجراءات تمثلت بحل مجلس النواب وجميع الاحزاب السودانية ومجلس الوزراء وايقاف الصحف السودانية ماعدا الصحف الموالية له[١٢] ،كما قام الجيش باعتقال الوزراء واغلق النقابات العمالية ونصب إبراهيم عبود نفسه رئيسا للوزراء ووزير للدفاع ورئيسا للمجلس الأعلى للضباط، ومن جانبه أعلن الفريق ابراهيم عبود بأن الجيش لا ينوي الاحتفاظ بالسلطة ، بل سيعود الى ثكناته ريثما يحقق الاستقرار في البلاد، بعدها يسلم الجيش سلطات البلاد الى عناصر منتخبة في السودان من دون السماح للأحزاب التقليدية السابقة بالعودة الى المسرح السوداني مرة ثانية[١٣]. قام النظام الجديد بأصدار لائحة قانون دفاع السودان لعام ١٩٥٨ تقرر بموجبها توقيع عقوبة الاعدام والسجن المؤبد لكل من يعمل على تكوين احزاب او يدعو للأحزاب او يحاول اسقاط الحكم. كما تم تشكيل مجلس للوزراء ضم أغلبية من كبار الضباط وقلة من المدنيين[١٤]. على اية حال، أعلن دستور للبلاد تؤول بموجبه السلطات التشريعية والتنفيذية للمجلس الاعلى مما عده البعض بحاكما دكتاتوريا طيلة فترة حكمه[١٥]. لابأس من الاشارة هنا ، أن الحكم العسكري الاول منذ توليه الحكم وهو في مواجهة لسلسة من الانقلابات العسكرية المضادة اذ كانت هناك معارضة له منذ البداية ، ففي الرابع من أذار لعام ١٩٥٩ قام اللواء محي الدين احمد واللواء عبدالرحيم شنان بعد أبعادهم من عضوية المجلس الاعلى للقوات المسلحة بحركة انقلابية وتطويق قيادة الجيش وطالبوا باستقالة المجلس العسكري الاعلى كمقدمة لتغيرات مهمة في سياسة الدولة، ثم تشكيل مجلس عسكري جديد مؤلف من ١١ عضو أثر استقالة المجلس العسكري . وقد اعلن اللواء عبد الرحيم شنان اسباب الانقلاب بأن هناك اشياء تحدث داخل المؤسسة العسكرية وهي بحاجة الى التصحيح، وأن هدفه من قيادة الحركة هو احتواء الموقف واصلاح الخلل[١٦]. وبعد مرور شهرين حدثت محاولة انقلابية أخرى

في ٢٢ آيار ١٩٥٩، كان الغرض منها ابعاد نائب الرئيس حسن بشير ، لكن تلك المحاولة فشلت ولم تكن تلك المحاولة الأخيرة، اذ قام مجموعة من الضباط الصغار في ٩ تشرين الثاني ١٩٥٩ بمحاولة منهم للاستيلاء على حامية ام درمان الا أن تلك المحاولة فشلت ايضاً[١٧]. أتبع النظام العسكري على مدى ست أعوام وسائل متعددة للتثبت بالسلطة، اذ قام بتنفيذ مخططاته الرامية الى امتصاص نقمة الجماهير والتي دخلت في إطار مسعاه العودة الى الحياة الديمقراطية في البلاد وكان أولها عام ١٩٦٠ عندما أعلن عن انشاء مجلس المديريات تحت اشراف مباشر من قبل السلطات العسكرية التي عملت على تقسيم البلاد الى مناطق خاضعة للحكم العسكري[١٨]. من جانب آخر أصدرت الحكومة العسكرية في عام ١٩٦١ قانوناً جديداً لنقابات العمال كان الهدف منه هو الحد من النشاط النقابي على أثرها خرجت مظاهرات مطالبة بإلغاء القانون الجديد ومطالبة ايضا بزيادة اجور العمال الا أن تلك المطالب لم تجد اذاناً صاغية[١٩]. لم يتوقف الامر على شريحة الطبقة العاملة، اذ شارك الطلبة اخوانهم العمال في تلك المظاهرات التي عمت البلاد فحاولت الحكومة أنهاء تلك المظاهرات بالقيام على تعديل قانون جامعة الخرطوم التي ظهرت من خلالها نشاطات الطلبة فأصبح بموجبه رئيس الدولة هو المسؤول المباشر عن الجامعة وهو الذي يقوم بتعيين رئيس الجامعة ويقوم مجلس الوزراء بتعيين مجلس الجامعة. الا أن الطلبة عارضوا هذا التعديل وأعلنوا في الثامن من شباط ١٩٦١ الاضراب لمدة يومين، كما قام اساتذة الجامعة برفع مذكرة للحكومة عبروا فيها عن استيائهم لهذا التعديل[٢٠].

لم تكتف الحكومة باجرائتها المستفزة للطلبة والاساتذة، بل اصدرت في تشرين الثاني ١٩٦٣ قرار بالحاق الجامعة وادارتها في الهيكل الخاص بوزارة التربية والتعليم، وأصبح وزير التربية والتعليم هو المسؤول وليس مجلس الجامعة[٢١].

مما يستحق الذكر هنا، أن تفاقم الوضع في جنوب السودان أحدث اهتماماً كبيراً للحكم العسكري الذي حاول انهاء التمرد المتجدد عسكرياً في الجنوب[٢٢]. وفي ١١ تموز ١٩٦١ أصدرت الحكومة قرار حرمت فيه عقد أي اجتماع ديني للصلاة خارج الكنيسة فضلاً عن اصدار وزارة الداخلية مرسوماً في ٢٧ شباط ١٩٦٢ بشأن جمعيات المبشرين عرف بقانون الهيئات التبشيرية والذي تضمن عدم السماح لعدد من المبشرين الذين هم خارج السودان بالعودة الى بلادهم كما تم طرد ١٤٣ مبشر من الاجانب الذي كانوا يعملون في السودان[٢٣]. على أية حال عندما حدث الانقلاب عام ١٩٥٨ كانت مصر أول دولة تعترف بذلك النظام اذا القى الرئيس جمال عبد الناصر خطاباً قال فيه: " كنا اول من ايد هذه الثورة لعدة اسباب، فنحن نعلم أن جيش السودان هو جيش وطني ،وكلنا نعترف من هو قائد ثورة السودان انه الرجل الوطني الفريق ابراهيم عبود وان الخلاف بين بلدينا خلاف مفتعل ولاشك ان العهد الجديد سيعمل على تأكيد التضامن مع الدول العربية لتحقيق اهداف القومية العربية "[٢٤].

ثانياً: موقف مصر من ثورة السودان الشعبية عام ١٩٦٤

Second: Egypt's position on the 1964 Sudanese People's Revolution:

١ ـ ممهدات الثورة وقيامها

اتبع النظام العسكري في السودان على مدى السنوات ١٩٥٨-١٩٦٤ وسائل متعددة للتثبيت بالسلطة واخذ يحاول تنفيذ مخططاته من اجل امتصاص نقمة الشعب وغضبه[٢٥]. منها اجراء تعديل وزاري في ١١ كانون الاول ١٩٦١ اذ عدّ ذلك بمثابة العودة الى الحياة الديمقراطية للبلاد[٢٦]. من جانب أخر سار الفريق عبود على نفس خطى سلفه عبدالله خليل في التعامل مع الغرب وقبوله بالمعونة الامريكية وفتح الباب امام الرأسمال الأجنبي للاستثمار في السودان ، مما ادى الى تدهور واضح على الاستقرار السياسي بسبب معاناته وضعاً اقتصاديا متأزماً زاد من حدته التوسع في المصروفات العسكرية على حساب التوسع في المشاريع التنموية بسبب احتدام مشكلة الجنوب[٢٧].

شهد السودان مشكلة ارتفاع الاسعار وتفشي ظاهرة البطالة لتسريح الاف العمال تحت شعار ضغط المصروفات وارتفاع الاسعار ، مما اوصلت البلاد الى حالة من الافلاس غير المعلن، وقد ترتب على هذا العجز توقف المشاريع وازدياد نسبة العاطلين عن العمل فشعر الشعب بوطأة الازمة عليه لتأثيرها على الدخل القومي ومستوى معيشة الفرد فدفعه ذلك بالتطلع الى التخلص من هذا النظام[٢٨]. انعكست الاوضاع الداخلية المتردية على جميع الفئات لاسيما النخب المثقفة الذين ذاقوا الويل والعذاب من سياسة الكبت والقمع والارهاب اذ حاول الطلبة وأساتذة الجامعات عقد ندوات لمناقشة الاوضاع الداخلية ولاسيما مشكلة الجنوب على الرغم من محاولة الحكومة بمنع عقد تلك الندوات اذ اصدرت قرارها في ١٠ تشرين الاول ١٩٦٤ الا أن طلبة جامعة الخرطوم قرروا عقد مؤتمرهم في ٢١ تشرين الأول الذي القيت فيه الخطب الحماسية من قبل الاساتذة وبعض الشخصيات الوطنية التي طالبت بسقوط الحكم العسكري واعادة الحكم الديمقراطي في السودان[٢٩]. تدخل الجيش وأطلق النار على المتظاهرين مما ادى الى قتل ما يقارب ثلاثين شخصاً وجرح حوالي مئتين وانطلقت رصاصات لتستقر في رأس الشهيد احمد القرشي[٣٠] والتي كانت ايذاناً بنهاية الحكم العسكري[٣١].إثر ذلك رفع القضاة والمحامون مذكرة الى الحكومة في السودان لحثها على اجراء تحقيق سريع للأحداث التي وقعت تحت اشراف الهيئة القضائية السودانية الا أن الحكومة رفضت تلك المذكرة فادى ذلك الرفض الى قيام الاضراب العام خلال ٢٤ تشرين الاول طالب فيه المتظاهرين وضع نهاية لنظام الحكم العسكري وفتح باب التحقيق في الممارسات الوحشية التي ارتكبتها الشرطة[٣٢] . تصاعدت الاحداث واخذت المظاهرات تعم العاصمة وبدأت الحكومة بتحريك وحدات الجيش لحماية المنشأت والمؤسسات في ٢٥ من تشرين الاول، وعقد الضباط الاحرار عزمهم على التحرك مع الجماهير لإجبار المجلس العسكري الاعلى لتسليم السلطة[٣٣].

وفي ٢٦ تشرين الاول حل الفريق ابراهيم عبود المجلس العسكري الاعلى ومجلس الوزراء بوصفها خطوة اول نحو اعادة تنظيم شؤون الدولة وفي ٢٩ تشرين الاول أعلن عبود موافقته على تكوين حكومة انتقالية للتمهيد لإعادة الديمقراطية والحكم المدني في البلاد[٣٤]. فضلاً عن ذلك جرت مفاوضات بشأن الاتفاق على شخصية رئيس الوزراء وتم اختيار سر الحكم خليفة[٣٥] رئيساً للحكومة الانتقالية وذلك لإنقاذ جميع الاطراف المدنية والسياسية. وبذلك تم تشكيل حكومة جديدة مؤلفة من خمسة عشر وزير، فتم تمثيل جبهة

الهيئات المهنية بمثابة وزراء كما تم اعطاء مقعد وزاري للحزب الشيوعي، بينما مثلت الجناح اليمني للحكومة، وزراء حزب الامة والوطني الاتحادي والاخوان المسيحيين وجبهة الجنوب[٣٦]. وفي ٣٠ تشرين الاول ١٩٦٤ أعلن "الميثاق" الذي تضمن قيام وزارة انتقالية تتولى الحكم وفقاً لأحكام الدستور وأن تكون مهماتها اجراء انتخابات حرة عامة، يكون الفريق ابراهيم عبود رئيساً للدولة[٣٧].

انهت الحركات المناهضة حكومة وسلطة عبود في ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٦٤ ، اذ اعفى الفريق عبود عن منصبه وانيطت مهام رئيس الوزراء بمجلس السيادة مكونا من ١٥ عضوا ودخلت السودان بذلك مرحلة سياسية جديدة.

٢ـ موقف مصر من ثورة ١٩٦٤

في اثناء نشوب الثورة حدثت ازمة شديدة بين مصر والشعب السوداني عندما حاول الاعلام ربط ثورة تشرين الاول ١٩٦٤ في السودان بالثورة المصرية على اعتبار ان الشعب السوداني كان يحمل صور لبعد الناصر، الأمر الذي فسرهُ الشارع السوداني بأنه محاولة من الحكومة المصرية لامتلاك ثورة ١٩٦٤، أثر ذلك حدثت مظاهرة قام بها الشعب السوداني وتوجهوا نحو السفارة المصرية لإحراقها، لكنهم اكتفوا بحرق العلم المصري[٣٨]. حاولت الحكومة السودانية تدارك ذلك الموقف وارسلت وفد وزاري برئاسة محمد احمد محجوب وزير الخارجية السوداني الى المظاهرة، وأصدر بياناً الى السفارات الأجنبية أعرب فيه اسفه لما يحدث، وتوجه وزيري الخارجية والزراعة الى السفير المصري بالخرطوم محمود سيف اليزل خليفة لتقديم الاعتذار الرسمي له، واوضح الوفد للسفير المصري سوء تفسير القيادة المصرية في فهم مدى التأثير المصري في ثورة السودان[٣٩]. فضلاً عن ذلك قدمت الحكومة المصرية دعوة الى سر الختم الذي بدوره سافر الى القاهرة مع وزير خارجيته محمد احمد محجوب ووزير الزراعة احمد سليمان ووزير المواصلات، وقد قام عبد الناصر بدوره بتقديم التأكيد للوفد السوداني بأن العلاقات بين البلدين لن تتأثر في الاحداث التي جرت مؤخراً ،وأن عبد الناصر والشعب المصري مع الشعب السوداني ومع استقرار اوضاعه الداخلية[٤٠].

ثالثاً: الحكم العسكري الثاني في السودان ١٩٦٩ـ١٩٨٥

Third: The Second Military Rule in Sudan 1969-1985

١ـانقلاب ٢٥ آيار ١٩٦٩

ينبغي الاشارة الى ان التخطيط للانقلاب العسكري في عام ١٩٦٩ كان قائماً منذ تشرين الاول ١٩٥٨ ، عندما أستقر رأي أغلبية الضباط الاحرار بضرورة الاستيلاء على السلطة ، اذ تم وضع خطة ومناقشتها واقرارها من قبل المشير جعفر محمد نميري[٤١] . اذ كان الانقلاب حدثا تقليديا متوقعاً في السودان نتيجة للانحرافات التي تورطت بها الاحزاب السياسية والمأزق السياسي والدستوري[٤٢]. على أية حال ، تحركت القطعات العسكرية في ٢٥ آيار ١٩٦٩ للاستيلاء على السلطة وتمت عملية الوصول الى العاصمة الخرطوم بنجاح اذ تم السيطرة على الاذاعة والتلفاز والمطار، وتم قطع خطوط شبكة المواصلات والاتصالات كافة، وقامت محطة ام درمان ببث موسيقى عسكرية جاء بعدها البيان الاول في تمام الساعة السادسة والنصف صباحاً من قبل الفريق جعفر نميري وبابكر عوض الله أعلنا فيه الانقلاب على النظام والقيام بتأسيس نظام جديد باسم جمهورية السودان الديمقراطية كما اوضحا في البيان ذاته الاسباب التي ادت الى تغيير النظام وتولي

مجموعة من الجيش السلطة في البلاد[٤٣]. بعد ذلك أعلن نميري بيانه قائلاً: " أن البلاد لم تنعم بالاستقرار في الحكم عند اعلانها الاستقلال عام ١٩٥٦ بسبب تعدد الاحزاب والنفوذ الأجنبي وفساد الحكام، وأن السودان يسعى الى أخذ مكانة بين أسرة الدول التقدمية والى ارساء قواعد سلام عالمي اساسه التعايش السلمي"[٤٤]. على الغرار ذاته، تم تشكيل مجلس قيادة الثورة من تسعة اعضاء ثمانية منهم من الضباط الاحرار ومدني واحد، وتم انتخاب جعفر نميري رئيساً لمجلس قيادة الثورة، كما أصبح القائد العام للقوات المسلحة ووزيراً للدفاع، وتم اذاعة القرار الاول لمجلس قيادة الثورة بوصفه القرار الجمهوري الخاص بالنظام الدستوري الذي قرر فيه حل جميع الهيئات مثل مجلس السيادة والجمعية التأسيسية ومجلس الوزراء، كما قام بحل جميع الاحزاب والتنظيمات السياسية[٤٥].

من جانب آخر، كلف بابكر عوض الله رئيس المحكمة العليا بتشكيل الوزارة الجديدة ووزارة الخارجية. وذلك من قبل مجلس قيادة الثورة، كما اتخذ الاخير اجراءات تعسفية عدة، اذ أصدر قرار بأحالة ٢٢ من كبار الضباط على التقاعد، كما زج بالعديد من كبار السياسيين وعلى رأسهم اسماعيل الازهري رئيس مجلس السيادة في السجون، كما تم تشكيل محاكم خاصة لمحاكمة رموز النظام السابق بتهم الفساد سميت بمحاكم الشعب[٤٦]. على اية حال، رحب عبد الناصر من جانبهِ بانقلاب ١٩٦٩ وعدَّه انتصاراً للثورة العربية القومية[٤٧] ، فضلاً عن دعم عبد الناصر المباشر للقوى اليسارية السودانية التي تصدرها الشيوعيون الذين ترابطهم صلات قوية مع النظام المصري، اذ كان يرى عبد الناصر في زعيم الحزب الشيوعي عبد الخالق محجوب زعيما بأمكانه أن يحقق الاستقلال العسكري[٤٨]. لم يكتف عبد الناصر بذلك بل أستغل ازمة الحزب الشيوعي مع القوى التقليدية أثر حله وطرد نوابه من الجمعية التأسيسية وقام النظام المصري بتقديم الاسلحة وبعض المعدات اللازمة لهذا الحزب ، كما زار وفد ممثلاً للحزب الشيوعي مصر وكان من بينهم عدد من العسكريين[٤٩] . كما نالت الجبهة الوطنية الديمقراطية التي شكلت لمنع اعلان الدستور الاسلامي في السودان تأييد من الرئيس عبد الناصر، بل رحب بترشيح بابكر عوض الله لرئاسة الجمهورية ممثلا لقوى التيار السوداني في مواجهة مرشحي القوى التقليدية[٥٠]. من جانب آخر عدت القوى التقليدية السودانية ذلك الترشيح وقيام انقلاب ١٩٦٩ مؤشر لمواصلة الدعم المصري لتنظيم الضباط الاحرار وقوى اليسار السوداني، لاسيما بعد فشل مساعي الأزهري في استمالة عبد الناصر الى جانبهم في مواجهة تحركات القوى المناهضة لهم في السودان وهذا ما اكده محمد احمد محجوب عندما ذكر ذلك في مذكراته قائلاً: " تحققت من ان الانقلاب الذي اطاح بحكمي قد خطط بالاشتراك مع عبد الناصر فقد علمت انه استعمل ثلاثة سودانيين في القاهرة ورتب المؤامرة بواسطة رجاله في الخرطوم"[٥١]. ومن المفيد ان نشير هنا بالموقف المصري حيال الحركة الانقلابية، اذ اتسمت بالتأكيد للانقلاب، أذ أن القاهرة كانت اول عاصمة عربية اعترفت ورحبت بالانقلاب والحكم العسكري الثاني. كما ان عبد الناصر أرسل في يوم الانقلاب وفد في مهمة سرية ضم (احمد حمروش واحمد فؤاد) الخبيران بشؤون السودان لصلتها القوية ببعض العناصر اليسارية المشاركة في الانقلاب كمندوبين عنه لمقابلة قادة الانقلاب وابلاغهم بتأييد مصر القوي لهم واستعدادهم بوضع كافة امكانياتها في خدمتهم، كما ابدى الوفد استعداد مصر لأرسال بعضاً من قطعاتها العسكرية لمساندة

الانقلابيين كما اعرب عبد الناصر عن تفاؤله، لأنه عد الانقلاب بمثابة روح ثورية وتقدمية نابعة من القوات المسلحة التي كان يؤمن بدورها في حركة المجتمع السياسي[٥٢].

من الجدير بالذكر أن النميري أكد في مذكراته من أن عبد الناصر ارسل له مع الوفد رسالة يخبره فيها بأن انقلاب ١٩٦٩ في السودان هو أول ضمادات جرح يونيو وهو دليل حيوية الامة العربية وقدرتها على مغالبة اليأس[٥٣].

٢-أنقلاب ١٩ تموز والانقلاب المضاد ٢٢ تموز ١٩٧١ وموقف مصر منهما:

بعد نشوب الخلاف بين النميري والحزب الشيوعي بعد رفض الأخير الاندماج في حزب واحد ومعارضته مشروع ضم السودان الى الاتحاد الفيدرالي الذي قام بين مصر وليبيا وسوريا، قام الرائد هاشم العطا[٥٤]. عضو في مجلس قيادة الثورة في ١٩ تموز ١٩٧١ انقلاباً عسكرياً رداً على قيام النميري بأقصائه من منصبه بمساعدة قائد الحرس الجمهوري وقائد الفرقة المدرعة ،وتمت العملية في غضون ٤٥ دقيقة وبدون أي مقاومة، ووضع الوزراء تحت الاقامة الجبرية، كما أعتقل خمسة اعضاء في مجلس القيادة الثوري من بينهم النميري ،وأعلن هاشم عطا بيانه الذي بثه في اذاعة ام درمان عن تشكيل مجلس قيادة ثوري جديد واحتفظ لنفسه بنيابة الرئاسة ، وتسلم هاشم عطا منصب قيادة القوات المسلحة، واصدر مرسوماً بإلغاء المراقبة ، وحل الحزب الوطني واللجنة التحضيرية للاتحاد الاشتراكي السوداني[٥٥]. أصبحت مهمة بقاء الشيوعيين في السلطة أمر صعباً للغاية لاسيما وأن السودان بلد متعدد الاديان ومتنوع الايدلوجيات والمعتقدات فبعد ما يقارب من ٧٢ ساعة بدأ الشيوعيون يفقدون سيطرتهم على مقاليد الحكم بعدما قام النميري بانقلاب مضاد في ٢٢ تموز ١٩٧١ محاولاً اعادة سيطرته على البلاد[٥٦]. ينبغي الاشارة الى ان مصر كان لها دور كبير في عودة النميري الى السلطة، اذ قامت بتنفيذ خطة للتدخل تمكن بها الاطاحة بـ هاشم العطا واستخدمت من اجل هذه الغاية الوحدات التابعة للمدرسة العسكرية المصرية وقسم من الجنود السودانيين المتمركزين على جهة قناة السويس كما اشترك في تنفيذ هذه الخطة وزير الدفاع السوداني خالد حسن عباس الذي كان موجود في ١٩ تموز خارج البلاد[٥٧]. قام الرئيس المصري أنور السادات (١٩٧٠ - ١٩٨١)بأرسال ممثلين للتفاوض مع قائد الانقلاب عطا حول مستقبل العلاقات ما بين البلدين كما ارسل في الوقت ذاته القوات المصرية التي كانت تحرس جبل الاولياء في السودان بالتحرك صوب الخرطوم ، كما قام السلاح الجو المصري بتحميل القوات الخاصة السودان الموجودة في قناة السويس ونقلها الى قاعدة وادي سيدنا الجوية شمال القاهرة[٥٨]. وفي ١٢ تشرين الثاني ١٩٧١ ادى النميري مراسيم اليمين الدستوري كأول رئيس لجمهورية السودان الديمقراطية، ولكن لم يمض وقتا طويل على اقرار الاتحاد الاشتراكي السوداني حتى استأنف النميري سياسة الاقصاء التي اتبعها ضد خصومه ومنافسيه[٥٩].

٣-الانقلابات العسكرية الفاشلة ١٩٧٥-١٩٧٦

بعد قيام النميري بإجراء تغيرات في سياسته الداخلية وتخليه عن ايديولوجية الثورة، تصاعد العداء من قبل القوى السياسية المعارضة لنظامه وكونت (الجبهة الوطنية) والتي ضمت حزب الامة وحزب الاتحاد الديمقراطي وتم تعديل اسمها بالجبهة الاسلامية القومية عام ١٩٧٤ وقد اكدت الجبهة الالتزام بالإسلام عقيدة ومنهاجاً تستمد منه الشرائع والقوانين بما يواكب متطلبات الدولة الحديثة[٦٠].

تفاجأ الشعب السوداني في صباح الخامس من ايلول ١٩٧٥ بانقطاع البث الاذاعي تبعهُ بث الموسيقى العسكرية وصوت المذيع يعلن ان المقدم حسن حسين عثمان قد قام بانقلاب عسكري واستولى على السلطة وفي الساعات القادمة يعلن بيانه المتضمن حل مجلس الشعب وجهاز الأمن القومي ومجلس الوزراء وتعليق العمل بالدستور[٦١].

لم يحقق الانقلاب اهدافه التي سعى من اجلها غير بقاءه في السلطة ساعات معدودة، اذ تمكنت قوات النظام من اعادة تنظيم صفوفها ثم القبض على منفذي الانقلاب[٦٢]. ينبغي الاشارة الى ان النميري تفاجأ بذلك الانقلاب على الرغم من احتياطاته المسبقة ، لذا تم تعديل الدستور الدائم لسنة ١٩٧٣ وذلك بتوسيع سلطاته لأصدار الاوامر المؤقتة ، في ١٧ أيلول ١٩٧٥ تم اضافة فقرة على المادة (٨١) من الدستور الخاصة بمبادئ سيادة حكم القانون ، كما شرع قانون (أمن الدولة) الذي أكد على عدم السماح بالأفراج عن اي شخص بالضمان والكفالة ، فضلاً عن تكوين المحاكم واصدار الاجراءات الاستثنائية وجواز محاكمة المدنيين امام المحاكم العسكرية[٦٣].

وفي ٢ تموز ١٩٧٦ حدث انقلاباً أخر نفذته الجبهة الوطنية اذ تمكن من الوصول الى ليبيا والدخول مع النظام والاتفاق معه حول مساعدة ليبيا للمعارضة ، لاسيما وان علاقات النميري مع ليبيا كانت في ذلك الوقت علاقات متوترة بعد قيام النميري بأصدار قرارين الاول رفضه بأن يصبح السودان معبراً لنقل العتاد الى اوغندا من اجل حماية النظام الاوغندي الموالي لليبيا ضد المعارضة الداخلية المسلحة ،والثاني تضمن منع العناصر التشادية والليبية من التسلل عبر السودان للهجوم على حكومة تشاد وقد وصلت الخلافات الى حد القطيعة السياسية بين البلدين[٦٤]. على اية حال، تمكن قادة الانقلاب من السيطرة على معظم المواقع الحيوية، واحتلال المطار الا أن الامور لم تسير مثلما كان مخطط لها، اذ فشلت خطة المطار وتأخرت الامدادات لتزويد المقاتلين بالسلاح وتمكنت القوات العسكرية الموالية للنظام من سحق التمرد بعد يومين من حدوثه[٦٥].

اما عن دور مصر في هذا الانقلاب فيمكن القول ان لمصر دور كبير في افشاله لاسيما بعد تدخل عناصر من الجيش المصري الموجود في الخرطوم الى جانب القوات الحكومية وذلك عن طريق إقامة جسر جوي بين مصر والسودان من اجل نقل الجنود والاسلحة والمعدات العسكرية الى السودان[٦٦]. فضلاً عن ذلك وقعت مصر اتفاقية الدفاع العربي المشترك مع السودان في ١٥ تموز ١٩٧٦ وقد عدت تلك الاتفاقية تحركاً للدفاع الداخلي لنظام النميري ضد المعارضة السودانية[٦٧].

رابعاً: انقلاب ١٩٨٥ في السودان وموقف مصر منه

Fourth: The 1985 coup in Sudan and Egypt's position on it

١-اسباب الانقلاب ٦ نيسان ١٩٨٥

تميزت فترة حكم جعفر نميري بسياسات اقتصادية وسياسية غير مستقرة ادت في نهاية المطاف الى انهيار النظام الاقتصادي فضلاً عن استئثاره بالسلطة كان أحد العوامل التي ادت الى انهاء حكمه اذ كان يطمح بالسيطرة الكاملة على جميع المؤسسات السياسية والادارية والاقتصادية على الرغم من تشكيله لمجلس قيادة الثورة الذي اشتركت فيه الشخصيات التي تعاونت معه للإطاحة بالنظام السياسي السابق وكانت لديهم ارتباطات سياسية مثل الشيوعيين والقوميين والناصريين[٦٨].

فضلاً عن ذلك لم تتمكن سياسة النميري من معالجة الواقع السوداني المتردي والذي اوضحته المذكرة التي رفعتها الحركة الشعبية لتحرير السودان الى منظمة الوحدة الافريقية في ١٨ تموز ١٩٨٥ اذ نصت "تكمن المشكلات الرئيسة للحرب السودانية في سيطرة قومية واحدة، والتعصب الديني الذي هيمن على المشهد السياسي السوداني ضد الاستغلال و التنمية غير المتساوية في أقاليم البلاد، مالم يتم حل المسالة القومية على نحو سليم"[٦٩]. كان لبعض القرارات التي اصدرها النميري والتي امتازت بالفردية، منها ضرب جزيرة أبا عام ١٩٧٠[٧٠] وتكوين الاتحاد الاشتراكي عام ١٩٧٣، وقيامه بعزل مجموعة من الضباط من مجلس قيادة الثورة في عام ١٩٧١ وقيامه بتأميم البنوك والمصادرة والمصالحة الوطنية عام ١٩٧٧[٧١]. كان لتلك القرارات التي عدت خاطئة أثار سلبية لاسيما قرار التأميم بسبب حرمان المؤسسات السياسية الاقتصادية من أكفأ العناصر والتي بغيابها ادى الى فشل تلك المؤسسات[٧٢]. وعلى الغرار ذاته استخدم النميري القوة عندما حدثت الحرب الاهلية في جنوب السودان عام ١٩٨٣ مما انعكس ذلك على الوضع السياسي لاسيما بعدما تراجع عن اتفاقية اديس أبابا عام ١٩٧٢ وتقسيم اقليم الجنوب الى ثلاث مديريات[٧٣]. اما بشأن الاوضاع الاقتصادية التي كان يعيش بها السودان فقد كان احد العوامل لأنهاء حكم نميري لاسيما وانه ورث نظام اقتصادي متدهور من النظام السابق ولم يستطيع ايجاد حل لتلك المشكلة الاقتصادية على الرغم من ظهور محاولات للإصلاح الاقتصادي، منها مشروع اعادة تقويم الوظائف عام ١٩٧٨ الذي استهدف تقييم وظائف جميع العاملين في الخدمة العامة الا أن ذلك المشروع تحول الى مجرد زيادات طفيفة في الاجور والمرتبات كان لها تأثير كبير في معدل التضخم المتصاعد[٧٤]. كما عانى السودان، من ارتفاع في اسعار المواد الغذائية والوقود، فضلاً عن الغلاء الفاحش وشدة وطأته التي القت بظلالها على المواطن السوداني اذ ارتفعت اسعار السلع الاساسية بشكل جعلها بعيدة عن متناول غالبية الشعب السوداني[٧٥]. ونتيجة للعجز في الميزان التجاري والذي بلغ اكثر من مليار دولار في عام ١٩٨٣ اذ كلفت الحرب في الجنوب ما يقارب ٣٠٠ الف الى مليون دولار لجأ النميري الى فتح باب الاستدانة من اجل مواجهة التدهور الاقتصادي، وقد ادى ذلك الى ارتفاع ديون السودان التي وصلت اواخر السبعينيات الى ١٢ مليار دولار فتم خفض الجنيه السوداني وارتفعت الاسعار وقل الانفاق الحكومي على الخدمات[٧٦]. حاولت الحكومة في السودان إيجاد حلولاً عشوائية للفقر الذي يعيشه المواطن السوداني فقامت بفتح باب الهجرة والتي تميزت بطبيعة انتقائية فقد بلغ نسبة العمال المهجرة وذوي الخبرة من المهاجرين السودانيين ما يقارب ٦٠%[٧٧].

لا نجافي الحقيقة، اذ ما قلنا إن مشكلة جنوب السودان كان لها دوراً بارزاً في اسقاط نظام النميري لأنه اصدر قرار بتقسيم الجنوب في عام ١٩٨٣وقد رأى بعض الجنوبيين ان ذلك القرار غير دستوري ولم يكن له اي مبرر على الرغم من ان نميري كان يعلم بأن اصداره القرار مرفوض، ولكنه لم يأبه لذلك لاسيما وأن نميري لم يراع عن اصداره القرار الناحية الاقتصادية للسودان الذي كان يمر بأزمة اقتصادية طاحنة[٧٨]. على اية حال، ان مجموعة من الاسباب اجتمعت وأدت في نهاية الأمر لسقوط نظام نميري منها، ارتباطه بسياسة الغرب وانحيازه اليها بالكامل وعملية تهريب يهود الفلاشا[٧٩] خير دليل على عدم صدقه امام الشعب السوداني[٨٠].

اما التنظيمات النقابية فقد كان لها دوراً كبيراً في اسقاط حكومة نميري ،لاسيما بعد اصدار قانون النقابات العمالية لسنة ١٩٧١، والحاقه بلائحة جديدة في عام ١٩٧٢، إذ كانت تلك اللوائح تنعدم لأبسط قواعد الحريات النقابية ، فضلاً على ان نميري عمل ان تكون الاتحادات العمالية رافداً من روافد الاتحاد الاشتراكي اذ كان يحاول التأثير عليها بشتى الطرق ، فضلاً عن تشريعاته المجحفة منها تطبيق عقوبة الاعدام لكل من يقوم بالإضراب . ولكن القيادات العمالية قامت بإضرابات عدة منها اوائل عام ١٩٨١ عندما اضربت نقابة عمال سكك الحديد لمدة ٣٨ يوماً، لاسيما وان عمال السكك الحديدة يشكلون أكبر نقابات العمال السودانية وأكثرها نفوذاً وتأثيراً[٨١]. عادت الاضرابات العمالية مرة ثانية في اذار عام ١٩٨٤، كما اعلنت نقابة الاطباء الاضراب عن العمل مطالبة بتحسين الخدمة الصحية، على أثر تلك الاوضاع صدر بيان عن رئاسة الجمهورية وضح فيه الاسباب الاساسية لإعلان حالة الطوارئ في السودان[٨٢]. وفي العاشر من اذار ١٩٨٥ قام نميري باعتقال قادة الاخوان المسلمين بمن فيهم قضاة محاكم الشريعة بحجة انهم شاركوا في تطبيق الشريعة الاسلامية بغرض الوصول الى السلطة باسم الدين وانهم يهدفون من وراء ذلك لتصفية رئيس الجمهورية وانهم بسبب فتنة الجنوب ويسعون لفصله عن الشمال واقاموا باحتكار السلع الاساسية، وأن المصارف الاسلامية كانت حكراً لهم وانهم استخدموا اسلوب المهادنة من اجل الاحتواء، وقد اطلق نميري على تلك المؤامرة بخطاب القاه باسم (أخوان الشيطان)[٨٣].

٢-وقائع الانقلاب

اثناء انعقاد جلسة مجلس الشعب في ٢٦ أذار ١٩٨٥ لمناقشة ارتفاع الاسعار لاسيما الخبز والسكر والزيت والبنزين وانخفاض سعر الجنيه السوداني خرجت مظاهرة للطلبة قام بها طلبة جامعة ام درمان الاسلامية انضم اليها العمال واخذت تهتف بسقوط سلطة النميري . الا أن رجال الامن قاموا بإيقاف تلك المظاهرة[٨٤].

اتفق قادة الجيش بالوقوف الى جانب الشعب السوداني ،لاسيما بعد خطبة القاها السيد الصادق المهدي [٨٥] بمسجد بودنوياي في ٥ نيسان ١٩٨٥ ، وفي اليوم التالي كان الاضراب قد اصبح شاملاً واصيب اجهزة الدولة بالشلل ، وقد اجتمع القادة العسكريين واذاع الفريق اول عبدالرحمن سوار الذهب[٨٦] وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة بيانه جاء فيه : أنه يقف الى جانب الشعب حقناً للدماء وحفاظاً على استقلال الوطن ووحدة اراضيه واستجابة لرغبات الشعب في الاستيلاء على السلطة . ثم توالت بعد ذلك بيانات عدة أكد فيها ان هدف الانقلاب هو تحقيق الديمقراطية وكفالة الحريات[٨٧].

وفي ٢١ آب ١٩٨٥ أعلن دستور السودان الانتقالي أثر بيان صدر بعد اجتماع مشترك للمجلس العسكري ومجلس الوزراء اشار فيها الى ان سلطة التشريع هي مناطة بالمجلس مجتمعين وتأكيد النظام الديمقراطي القائم على التعددية السياسية والحقوق الاساسية والحريات العامة[٨٨].

٣-موقف مصر من انقلاب ١٩٨٥

أتسم موقف مصر اتجاه الاحداث الجارية في السودان بالحذر والحرص الشديدين من الدخول في اي مجازفة سياسية قد تطيح بالعلاقة التي تربط البلدين، اذ اكتفت مصر فقط بتعميم اعلامي وقامت صحفها بنقل اخبار الشارع السوداني وكل ما يتصل بعهد النميري ، من مواثيق واتفاقيات واعادة النظر في جميع القضايا مع مصر كالحدود ومياه

النيل الا ان المطلب الاهم للجماهير السودانية الثائرة كان المطالبة من مصر بتسليم جعفر النميري الذي كان يقيم في تلك الاثناء في مصر . من اجل محاكمته[٨٩]. رفضت الحكومة المصرية تسليم النميري وعدتهُ لاجئاً سياسياً، وانها لن تسمح له بالقيام بأي نشاط سياسي معاد للحكومة السودانية، الا أن تصريح الحكومة المصرية لم يقنع الحكومة السودانية مما أدى الى تدهور العلاقات بين البلدين لاسيما بقاء النميري في مصر أقلق الحكومة السودانية[٩٠] . لم يكتف السودان بذلك بل طالب بالتخلص من الاتفاقيات المعقودة مع مصر في ظل حكم نميري للتغيرات السياسية التي حدثت في البلاد وعودة الحياة الديمقراطية الا أن مصر عدت ما يجري في السودان هو شأن داخلي وانها حريصة على تنمية العلاقات مع النظام الجديد، الا أن الاخير تجاهل مصر بشكل لم يسبقه مثيل[٩١].

على اية حال رضخت مصر لرغبة الشعب السوداني بأعاده تصحيح ميثاق التكامل ، فضلاً عن قبولها مناقشة وضع ميثاق جديد لميثاق التكامل مع الحكومة السودانية الجديدة مؤكدة ان الرباط بين مصر والسودان اكثر عمقاً من الاتفاقيات الرسمية المعقودة بينهما وعدت مسألة تسليم النميري للجماعة مسألة تتعلق بالسيادة والدستور المصري[٩٢].

وفي تشرين الاول ١٩٨٥ قام رئيس الوزراء حكومة الثورة الشعبية الجزولي دفع الله بزيارة رسمية لمصر التقى بها بالرئيس محمد حسين مبارك ورئيس الوزراء عاطف صدقي وقد استطاعت تلك الزيارة إعادة جسور العلاقة الى مسارها الطبيعي[٩٣].يمكن القول ان مصر استجابت لمطاليب الجزولي ووعدتهُ بحل جميع الخلافات وتم الاتفاق على ضرورة التنسيق بين الدولتين في المحافل الدولية[٩٤]. من جانه آخر ، قام سوار الذهب بزيارة رسمية لمصر في ٥ تشرين الاول ١٩٨٥ عكست ارتياحاً شعبياً وحظيت بتغطية اعلامية مكثفة اثناء مباحثاته مع الرئيس مبارك حول ارجاع العلاقات بين البلدين الى سابق عهدها ومن جانبه وعد الرئيس محمد حسني مبارك بإزالة جميع العراقيل التي يعيق التبادل التجاري والثقافي بين البلدين[٩٥]. بعد اجراء انتخابات في السودان في نيسان ١٩٨٦ تشكلت حكومة ائتلافية برئاسة الصادق المهدي زعيم حزب الامة وقد أوضح في بيانه بأن حكومته تحترم العمل على صياغة العلاقات المصرية السودانية على نحو جديد، ويمكن القول أن مرحلة الصادق المهدي امتازت ببعد النظر من قبل الجانب المصري وقد اوضحت الحكومة الائتلافية بأنها لم تعطِ اية اولوية لتطوير العلاقات مع مصر ووصفها بأنها علاقات خاصة[٩٦]. لم تنقطع العلاقات بين البلدين بشكل تام إذ قام العديد من المسؤولين السودانيين وكان معظمهم ينتمي الى الحزب الاتحادي الديمقراطي بزيارات الى مصر، وقد مهدت تلك الزيارات لحل المشكلات المعقدة بين البلدين متمثلة بزيارة رئيس الوزراء الصادق المهدي الى مصر واجرى محادثات مع مبارك خلال انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي الذي اختتم اعمال في ٣١ في اديس ابابا ، فقد اوضح في مؤتمر صحفي عقد في اديس ابابا بأن السودان يؤمن بأن العلاقات الخاصة بين مصر والسودان تدعمها عوامل موضوعية[٩٧]. على الغرار ذاته، أكد الصادق المهدي ان حكومة السودان تسعى لإقامة مؤسسات جديدة بينها وبين مصر تقوم على اساس المصلحة الحقيقية بين البلدين فضلاً عن توجهه نحو القاهرة لمناقشة الاوضاع والعلاقات بين مصر والسودان فخرج بذلك ميثاق الاخاء النظرية البديلة الذي وقعه الصادق المهدي رئيس الوزراء نيابة عن جمهورية السودان وعاطف صدقي رئيس وزراء مصر نيابة عن جمهورية مصر العربية وذلك في ٢١ شباط ١٩٨٧ بوصفه كبديل لميثاق التكامل[٩٨].

وفي آذار ١٩٨٨ قام الرئيس مبارك بزيارة الى السودان والتقى خلالها مع القادة السياسيين السودانيين، وقد اثمرت تلك الزيارة على ازالة التوتر الذي اصاب العلاقة بين البلدين، من جانبه أكد مبارك أن مصر لن تقف مكتوفة الايدي تجاه محاولات فصل الجنوب السودان عن شماله[٩٩].على اية حال ، كانت زيارة مبارك تلك عملاً سياسياً بارعاً من قبل الحكومة المصرية اذ تمكنت من خلالها ازالة الخلاف بين البلدين[١٠٠].

على الرغم من عدم الاستقرار في العلاقات بين مصر والسودان ١٩٥٦ ، الا أن حالة عدم الاستقرار هذه لم تصل الى حد الانهيار الكامل وضرب الثوابت الاستراتيجية للعلاقات المصرية السودانية ، كما حدث مع صعود التيار الاسلام السياسي الى سُدة الحكم في حزيران ١٩٨٩ ومحاولة حسن الترابي مؤسس الجبهة القومية الاسلامية تأسيس مشروعه الاقليمي على اسس دينية تكون فيه مصر مجد الزاوية وذلك في سياق تداعيات أزمة الخليج الثانية ،والرهان على انهيار المجموعة العربية الداعمة لتحالف الدولي ضد العراق واجتياح حسن الترابي الى قلب توجهات الحكم في مصر لتكون رافعا لما سماه مشروعاً حضارياً في المنطقة[١٠١].

الخاتمة(Conclusion):

عند اعلان استقلال السودان في عام ١٩٥٦ حرص قادة الحركة الوطنية السودانية على تبني نظام جمهوري ديمقراطي نيابي محاولة لفهم تجنب جلب المساوئ للبلاد لاسيما وأن العديد من البلدان العربية عانت في تلك المدة وفي نفس الظروف من عدم الاستقرار السياسي. وفي ظل الحكومات المتعاقبة زاد التدهور الاقتصادي واستمر العجز المالي عن توفير الاموال التي يحتاجها الجيش فكان ذلك احدى الاسباب التي أدت الى ظهور وتكرار ظاهرة الانقلابات العسكرية في السودان. فضلاً عن ذلك لم تفلح الاحزاب التقليدية في تجاوز انتماءاتها الطائفية في بنائها وتركيبها ، لذا نجدها دائماً تقف بوجه اي محاولة تنظيمية تسعى لنقل السلطة السياسية من بين يديها . اما بشأن موقف مصر من الانقلابات التي حدثت في السودان فيجب أولا معرفة ان موقع مصر والسودان على البحر الأحمر كانت له ابعاداً عسكرية واقتصادية اثرت بشكل كبير على الامن القومي للبلدين فالبحر الأحمر هو مدخل البلاد العربية الى اسيا وافريقيا حيث المصالح الاستعمارية.

تأرجحت العلاقات بين مصر والسودان خلال تلك المدة ففي موقفها تجاه انقلاب ١٩٥٨-١٩٥٩ نجد لها دوراً بارزاً فقد كانت من اوائل الدول العربية التي اعترفت بتلك الانقلابات وايدت استعدادها في تأييد النظام الجديد اي بمعنى آخر ان مصر طيلة حكم جمال عبد الناصر كان مع الشعب السوداني في مطالبته باستقرار اوضاعه الاقتصادية والسياسية .اذ أعلنت مصر تأييدها للنظام الجديد واستعدادها لتقديم أي مساعدات يطلبها السودان وانها مستعدة للنظر في المسائل كافة والمتعلقة بين البلدين.

ومن الجدير بالذكر، ان لمصر دور كبير في افشال الانقلابات التي حدثت خلال الاعوام ١٩٧٥ و١٩٧٦ بعدما تدخل الجيش المصري الى جانب القوات الحكومية. وعندما فقدت مصر ثقتها بنظام نميري في فترته الاخيرة جعل مصر تلتزم اول الامر مبدأ عدم التدخل في شؤون السودان لولا وصول النميري الى مصر ومطالبة الجماهير السودانية بتسليم النميري من اجل محاكمته. الان سرعان ما تحسنت العلاقات بين البلدين بعد ذلك بعد الزيارات المتبادلة بين الطرفين. يمكن القول ان موقف مصر من الانقلابات

في السودان ظل غير مستقر حتى عام ١٩٨٨ بعد قيام مبارك بتحسين العلاقات وإزالة التوتر بين مصر والسودان.

قائمة المصادر : (References)

أولا: الوثائق غير المنشورة:

أ-ملفات البلاط الملكي:

١ د.ك.و، ملفات الملكي ، رقم الملفة ٢٣١١/٢٦٩٨، تقرير وزارة الخارجية العراقية حول الوزارة السودانية الجديدة في ١٣ اذار ١٩٥٨.

٢ د.ك.و، ملفات البلاط المدني، رقم الملفقة ٢٨٣/ ٤١١ ، تقرير وزارة الخارجية العراقية حول المعونة الامريكية.

٣ د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة ٤١١/٢٨٣ ، مجلس السيادة ، تقرير وزارة الخارجية العراقية حول انقلاب الرفيق ابراهيم عبود، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٨.

٤ د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، مجلس السيادة، السفارة العراقية في الخرطوم، الملفة رقم ٤١١/٣٥١.

ثانيا : الوثائق المنشورة:

أ-ملفات العالم العربي

١-الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، السودان ، المؤسسة ، الوثيقة رقم .١٩٥٤

٢-الدار العربية للوثائق ،ملف العالم العربي، الانقلابات العسكرية ، السودان ، وثيقة رقم (٦٦٤).

٤- دار الوثائق القومية ، الخرطوم، الوثائق الخاصة بالتقارير المصلحة المحفوظة بالرقم ١./٥٣

٥- و.خ.ع، مركز البحوث والمعلومات ، وثيقة رقم 66-234113 T-p السودان بعد الدكتاتورية الديمقراطية والاضرابات ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٨٦.

ب-المطبوعات الحكومية:

١ - الحزب الشيوعي السوداني، ثورة شعب ست سنوات من النضال ضد الحكم الرجعي ، د.م، ١٩٦٥.

٢ - الهيئة الوطنية الشعبية السودانية، وثائق التضامن العربي والعالمي مع المعتقلين السياسيين والنقابيين في سجون نميري بمناسبة اضراب المعتقلين السياسيين والنقابيين عن الطعام في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧٩ ، الخرطوم، ١٩٧٩.

ثالثاً:الكتب باللغة العربية:

١ - ابراهيم محمد حاج موسى ، التجربة الديمقراطية وتطور نظام الحكم في السودان ، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٩.

٢ - احمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، خريف عبد الناصر ، ج٥، ١٩٨٣.

٣- احمد فؤاد وآخرون، ٢١ اكتوبر ثورة الشعب السوداني، د.ت، ١٩٦٤.

٤ - احمد محمد شاموق، الثورة الظافرة ست سنوات عجاف وثورة الطلاب ، الخرطوم، ١٩٨١.

٥ - احمد محمد محجوب، الديمقراطية في الميزان ، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣.

٦- أماني الطويل ، العلاقات المصرية السودانية، جذور المشكلات وتحديات المصالح ، قراءة ثقافية ، بيروت، ٢٠١٢.

٧- بابكر حسن مكي ، النميري الامام والروليت ، المرتضى للكتب السودانية ، د.ت.
٨- بركات موسى الجواني، قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية، ط١، مكتبة مدبولي للنشر ، القاهرة، ١٩٩٧.
٩- توفيق المديني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق، ٢٠١٢.
١٠-جعفر نميري، المنهج الاسلامي لماذا ، القاهرة، ١٩٨٢.
١١- جعفر نميري، رؤية استراتيجية لمهارات الامن القومي في الشرق الاوسط في الثمانينيات ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة.
١٢- حسن الظاهر زروق، السودان الى اين ؟، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٢.
١٣-حسين عبد الرزاق ، حقائق الصدام مع الحزب الشيوعي السوداني ، دار ابن خلدون ، بيروت، ١٩٧٢.
١٤-سرحان غلام حسين العباسي، التطورات السياسية في السودان المعاصر ١٩٥٣-٢٠٠٩، دراسة تاريخية وثائقية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١.
١٥-صلاح عبد اللطيف، الصحافة السودانية (تاريخ وتوثيق) سجل كامل للصحافة السودانية (١٨٩٩-١٩٨٩) ، مطابع الاوفسيت شركة الاعلانات الشرقية ، ١٩٩٢.
١٦- عادل رضا ، جعفر نميري الرجل والتحدي ، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٧٥.
١٧- عامر العقاد ، وجاء مايو، دراسة للكفاح الوطني السوداني ، دار الجبل، بيروت،١٩٧٢.
١٨- عبداللطيف البوني، تجربة النميري الاسلامية في السودان من مايو ١٩٦٩- ابريل ١٩٨٥ ، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية ، الخرطوم، ١٩٩٥.
١٩- عبدالله ابو أمام ، جعفر نميري والصراع حول السلطة ١٩٦٩-١٩٧٣ ، ط١، ١٩٩٠.
٢٠-فاروق كامل عز الدين، مشكلة جنوب السودان والعلاقات المصرية السودانية. دراسة في جغرافيا السياسية ، دار الاشعاع للنشر ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، ١٩٨٩.
٢١-لطفي جعفر فرج ، جعفر محمد النميري ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، بغداد ، ١٩٨٥.
٢٢-مبارك علي عثمان ، السودان وعقد التنمية الضائع ، ط١، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة، ١٩٩٣.
٢٣-محجوب عمر باشري، دار الفكر السوداني، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١.
٢٤-محمد سعيد محمد الحسن السودان ومصر والمصير المشترك المواقف واحداث ١٩٥٠-١٩٩٩، مراجعة نادر، دمشق ، ١٩٩٩.
٢٥-محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان (١٩٠٠-١٩٦٩)، ترجمة: هنري رياض وآخرون، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم، ١٩٨٠.
٢٦-محمود عابدين صالح ، أزمة نظم الحكم في السودان ، دار الامين للنشر ، القاهرة، ٢٠٠٣.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies
العدد ٨٠

٢٧ -مدثر عبد الرحيم، الامبريالية والقومية في السودان دراسة في التطور الدستوري والسياسي ١٩٥٦-١٩٦٩ ، بيروت، ١٩٧١.
٢٨- معاذ احمد محمد تنقو، نزاع الحدود بين السودان ومصر مثلث حلايب ونتوء وادي حلفا في ضوء القانون الدولي ، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، ٢٠٠٥.
٢٩- منصور خالد، السودان والنفق المظلم : قصة الفساد والاستبداد، لندن، ١٩٨٥.

رابعاً: المصادر باللغة الإنكليزية:

1. D.M. Holt، Amodem History of the Sudan، L0ndon، 1961
2. Peter K. Pechtold، Polities in the Sudan، Pragerpu blishers، New York، 1976، P.209.
3. Tim Niblock، Numeri's Fall ; The Economic Base، in Muddathir Abdel Rahim ، etal، Sudan Since Fined dene، cower Publishing Company limited، 1986.

خامساً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

١- حازم محمد علي حسين ، العلاقات المصرية السودانية (١٩٨١-٢٠١١) رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣.
٢- حسن محمد احمد القراي ، العلاقات السودانية المصرية في الفترة ١٩٨٩ الى ٢٠٠١ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية العلوم السياسية والدراسات الاشتراكية ، جامعة الزعيم الازهري، الخرطوم، ٢٠٠٢.
٣- ذاكر محي الدين عبدالله ، الانقلابات العسكرية في السودان (١٩٥٨-١٩٧١) ، منشورات مدينة بشار اكرم ، الموصل، ٢٠١٤.
٤- علي عطاالله محمد كاظم الدوري، التحولات السياسية في السودان ١٩٦٩-١٩٨٩، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠١٥.
٥- ميس حسن عمران، دور السودان في تهجير يهود الفلاشا من عام (١٩٨٠-١٩٨٦) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، الجامعة العراقية، ٢٠٢٠.

سادساً: البحوث المنشورة:

١- ابتسام محمد جواد، مشكلة جنوب السودان وتداعياتها الاقتصادية والاشتراكية والاجتماعية، مجلة كلية التربية الاساسية ، العدد (٧٢)، ٢٠١١.
٢- احمد زين العابدين، سنوات السودان العجاف من انقلاب عبود الى حكم النميري، مجلة الدستور (لندن) ، ٢١ كانون الثاني ١٩٨٠ ، العدد ٤٤٩.
٣- سميرة أمين واحمد النوري، الهجرة السودانية والمسألة السكانية " المستقبل العربي" (مجلة)، العدد (١٤٥) ، ١٩٩١.
٤- عايدة الغرب موسى ، السودان من الاستقلال الى الثورة، مجلة الكتاب ، (القاهرة)، العدد (٥٠٠) ، السنة (٩) ، تموز ١٩٦٩.
٥- عوض سلمان ، معالجات الاقتصادية منذ الاستقلال ، مجلة الدستور ، لندن، العدد (٦٠٩) ، تشرين الاول ١٩٨٩.

سابعاً: الصحف والمجلات:
١-"الاهرام"،القاهرة، ١٩٧٠،١٩٦٤.
٢-"المنار"،بغداد، ١٩٦٤.
٣-"السودان الجديد"،الخرطوم، ١٩٥٨.
٤-"القبس"،الكويت، ١٩٨٩.
٥-"الجمهورية"،القاهرة، ١٩٨٢.
٦-"روز اليوسف"،مجلة،القاهرة، ١٩٧٠.
٧-"السياسة الدولية"،القاهرة، ١٩٧١.
٨-"اخر ساعة"،القاهرة،١٩٧٦.

ثامناً:الموسوعات:
١-عون الشريف قاسم، موسوعة القبائل والانساب في السودان الجزء الرابع، شركة آفرو قراف،الخرطوم،١٩٩٦.

الهوامش

١. ابراهيم محمد حاج موسى ، التجربة الديمقراطية وتطور نظام الحكم في السودان ، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٩، ص٧٦-٨٩.
٢. وليد محمد سعيد الاعظمي ، السودان في الوثائق البريطانية ، انقلاب الفريق ابراهيم عبود ١٩٥٨، دار الحرية للطباعة ، بغداد، ١٩٩٠، ص.
٣. حزب الامة: تأسس عام ١٩٤٩ من قبل السيد عبد الرحمن المهدي . كان في البداية يمثل طائفة الأنصار . وقد رفع شعار (السودان للسودانيين) كمنهج للعمل السياسي في سبيل استقلال السودان. للمزيد ينظر: غالب حامد الحكيم، تطور الحركة الوطنية في السودان ١٩٢٤-١٩٥٦ ، مؤسسة أيف للطباعة والتصوير ، بيروت، ١٩٨١، ص١٣٠.
٤. د.ك.و، ملفات الملكي ، رقم الملفة ٢٣١١/٢٦٩٨، تقرير وزارة الخارجية العراقية حول الوزارة السودانية الجديدة في ١٣ اذار ١٩٥٨ ، الوثيقة رقم ٦ ، ص٩.
٥. للتفصيل ينظر: صلاح عبد اللطيف، الصحافة السودانية (تاريخ وتوثيق) سجل كامل للصحافة السودانية (١٨٩٩-١٩٨٩) ، مطابع الاوفسيت شركة الاعلانات الشرقية ، ١٩٩٢، ص٥١.
٦. عبدالله خليل: سياسي سوداني ولد عام ١٨٩٢ من اسرة هاجرت من صعيد مصر واستقرت في السودان ، تلقى تعليمه الأهلي في مدرسة بربر الوسطى، التحق في كلية غوردن في قسم الهندسة ، ثم دخل بعدها المدرسة الحربية ، انضم الى حزب الامة ١٩٤٥ واصبح امينا عاما ، ترأس الحكومة السودانية عام ١٩٥٦-١٩٥٨ ، توفي عام ١٩٧١ . للتفصيل ينظر: محجوب عمر باشري، دار الفكر السوداني، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١، ص٢٢٦-٢٢٧.
٧. مدثر عبد الرحيم، الامبريالية والقومية في السودان دراسة في التطور الدستوري والسياسي١٩٥٦ - ١٩٩٩، بيروت، ١٩٧١، ص١٩٠.
٨. د.ك.و، ملفات البلاط المدني، رقم الملفقة ٢٨٣/ ٤١١ ، تقرير وزارة الخارجية العراقية حول المعونة الامريكية ، الوثيقة رقم ٤، ص٥.
٩. منى حسين عبيد الشمالي ، الاحزاب الاتحادية في السودان (١٩٤٤-١٩٦٩) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص١٨٧.
١٠. الفريق ابراهيم عبود: مدني عام ١٨٩٧ في شمال السودان تخرج في كلية غوردن عام ١٩١٧ ، ثم التحق بالمدرسة الحربية وتخرج فيها عام ١٩١٨ ، عمل بسلاح قسم الاشغال العسكرية في الجيش المصري، انضم الى قوة دفاع السودان ، ترقى الى رتبة اميرالاي عام ١٩٥١ ، نقل الى رئاسة قوة الدفاع كأركان حرب ثم ترقى الى منصب نائب القائد العام ١٩٥٤ ، في ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٥٨ قام بحركة انقلابية ، حكم السودان ستة اعوام . للتفصيل ينظر: عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والانساب في السودان ، الجزء الرابع ، ط١، شركة آخرو قراف ، الخرطوم ، ١٩٩٦، ص١٤٨٥.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies
العدد ٨٠

١١. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة ٤١١/٢٨٣ ، مجلس السيادة ، تقرير وزارة الخارجية العراقية حول انقلاب الرفيق ابراهيم عبود، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٨ ، الوثيقة رقم ٢٠ ، ص٧١.
١٢. فتى العراق (مجلة) ، الموصل ، العدد ٢٢٠٧ ، ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٩ .
١٣. د.ع.و، ملف العالم العربي، السودان ، المؤسسة ، الوثيقة رقم ١٩٥٤ ، ص٦٣.
١٤. منصور خالد، السودان والنفق المظلم: قصة الفساد والاستبداد، لندن، ١٩٨٥، ص١٠٣.
١٥. احمد زين العابدين، سنوات السودان العجاف من انقلاب عبود الى حكم النميري، مجلة الدستور (لندن) ، ٢١ كانون الثاني ١٩٨٠ ، العدد ٤٤٩ ، ص١٥.
١٦. للتفصيل ينظر: ابراهيم محمد حاج موسى، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، بيروت، ١٩٧٠ ، ص٢٢٠-٢٢١؛ ذاكر محي الدين عبدالله ، الانقلابات العسكرية في السودان (١٩٥٨-١٩٧١) ، منشورات مدينة بشار اكرم ، الموصل، ٢٠١٤، ص١٤٧-١٤٨.
١٧. ملف العالم العربي، الانقلابات العسكرية، السودان، وثيقة رقم (٦٦٤).
١٨. محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان (١٩٠٠-١٩٦٩) ، ترجمة: هنري رياض وآخرون، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم، ١٩٨٠، ص٢٦٦-٢٦٧.
١٩. الحزب الشيوعي السوداني، ثورة شعب ست سنوات من النضال ضد الحكم الرجعي ، د.م، ١٩٦٥، ص٢٨.
٢٠. توفيق المريني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق، ٢٠١٢، ص٣٣.
٢١. المصدر نفسه.
٢٢. للتفاصيل عن مشكلة الجنوب ينظر: ابتسام محمد جواد ، مشكلة جنوب السودان وتداعياتها الأقتصادية والاشتراكية والاجتماعية ، مجلة كلية التربية الاساسية ، العدد (٧٢)، ٢٠١١.
٢٣. المصدر نفسه، ص ٤٥٨.
٢٤. حسن محمد احمد القراي ، العلاقات السودانية المصرية في الفترة ١٩٨٩ الى ٢٠٠١ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية العلوم السياسية والدراسات الاشتراكية ، جامعة الزعيم الازهري، الخرطوم، ٢٠٠٢، ص٢٧.
٢٥. المصدر نفسه، ص٢٧.
٢٦. د.ع.و، ملفات العالم العربي ، السودان ، الانقلابات العسكرية ، وثيقة رقم (٦٦٤).
٢٧. د.ك.و، مجلس السيادة ، السفارة العراقية في الخرطوم، الملفة رقم ٤١١/٣٥١، الوثيقة رقم ٣، ص٦.
٢٨. عوض سلمان ، معالجات الاقتصادية منذ الاستقلال ، مجلة الدستور ، لندن، العدد (٦٠٩) ، تشرين الاول ١٩٨٩، ص١٥-١٧.
٢٩. احمد محمد شاموق، الثورة الظافرة ست سنوات عجاف وثورة الطلاب، الخرطوم، ١٩٨١ ، ص١٣٩.
٣٠. وهو اول شهداء الجامعة في السودان . للتفاصيل ينظر: صحيفة القبس، (الكويت) ، العدد (٦٢٨٢) ، ٤ تشرين الثاني ، ١٩٨٩.
٣١. احمد محمد شاموق، المصدر السابق، ص١٤٠.
٣٢. " الاهرام" ، العدد (28450) ، ١ تشرين الثاني ١٩٦٤.
٣٣. هنري رياض ، موجز تاريخ السلطة التشريعية في السودان ، الخرطوم، ١٩٨٧، ص١٨-١٠٩.
٣٤. عايدة الغرب موسى ، السودان من الاستقلال الى الثورة، مجلة الكتاب ، (القاهرة) ، العدد (٥٠٠) ، السنة (٩) ، تموز ١٩٦٩ ، ص٢٩-٤٢.
٣٥. سر الختم خليفة: ولد في الدويم ١٩١٧ ، وتخرج في كلية غوردن عام ١٩٣٧، ثم تلقى تعليمه في بريطانيا في التربية وعلم النفس في الخمسينيات واصبح عميداً للمعهد الفني عام ١٩٦٠ ، ثم نائباً لوكيل وزارة التربية والتعليم عام ١٩٦٤ ، اختير رئيساً لحكومة اكتوبر الانتقالية الاولى والثانية (١٩٦٤-١٩٦٥) ، توفي في ١٨ شباط ٢٠٠٦ . للتفصيل ينظر: سرحان غلام حسين العباسي، التطورات

السياسية في السودان المعاصر ١٩٥٣-٢٠٠٩، دراسة تاريخية وثائقية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠١١، ص٢٠٩.

٣٦. ذاكر محي الدين عبدالله ، المصدر السابق، ص١٥٢.

٣٧. بركات موسى الجواني، قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية، ط١، مكتبة مدبولي للنشر ، القاهرة، ١٩٩٧، ص٢٣٣-٢٣٤.

٣٨. المصدر نفسه.

٣٩. احمد محمد محجوب، الديمقراطية في الميزان ، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣ ، ص٢٣٥.

٤٠. احمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، خريف عبد الناصر ، ج٥، ص٢٤٠-٢٤٦.

٤١. جعفر محمد النميري: عسكري سوداني ولد في حي واد نوبادي بأم درمان في ٢٦ نيسان ١٩٣٠ ، وهو الرئيس الرابع لجمهورية السودان خلال (١٩٦٩-١٩٨٥) تلقى تعليمه الاوسط الثانوي في مدينة مدني الاميرية ، التحق بكلية الحربية عام ١٩٥٠-، تخرج منها عام ١٩٥٢ ، حصل على الماجستير في العلوم العسكرية من فورت ليفورث بأركنساس في الولايات المتحدة الامريكية ، استولى على الحكم بانقلاب عسكري في ٢٥ آيار ١٩٦٩. للتفصيل ينظر: فاروق كامل عز الدين، مشكلة جنوب السودان والعلاقات المصرية السودانية. دراسة في جغرافيا السياسية، دار الاشعاع للنشر، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٨٩، ص٧٤.

٤٢. عامر العقاد، وجاء مايو، دراسة للكفاح الوطني السوداني ، دار الجبل، بيروت، ١٩٧٢، ص١٤٨.

43. Peter K. Pechtold, Polities in the Sudan, Pragerpu blishers, New York, 1976, P.209.

٤٤. حسن الظاهر زروق، السودان الى اين ؟، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص٦٣.

٤٥. بابكر حسن مكي ، النميري الامام والروليت ، المرتضى للكتب السودانية ، د.ت، ص٤٤-٤٥.

٤٦. لطفي جعفر فرج ، جعفر محمد النميري ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، بغداد ، ١٩٨٥، ص٧٢-٧٥.

٤٧. " الاهرام" ، العدد (33392) ، ٣ كانون الثاني ١٩٧٠.

٤٨. بابكر حسن مكي، المصر السابق، ص٤٠-٤١.

٤٩. عبداللطيف البوني، تجربة النميري الاسلامية في السودان من مايو ١٩٦٩- ابريل ١٩٨٥، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية ، الخرطوم، ١٩٩٥، ص٢٣-٢٥.

٥٠. " الجمهورية" القاهرة، العدد ٣٢٥٨ ، ١٣ كانون الثاني ١٩٨٢ .

٥١. احمد محمد محجوب، المصدر السابق، ص٢٣٥.

٥٢. احمد حمروش، المصدر السابق، ص٢٤٦.

٥٣. جعفر نميري، النهج الاسلامي لماذا ، القاهرة، ١٩٨٢، ص٨٣.

٥٤. ضابط سوداني ولد عام ١٩٣٦ في أم درمان تخرج من الكلية الحزبية عام ١٩٥٩ ، وأسهم في حصار القصر الجمهوري عندما اندلعت ثورة عام ١٩٦٤ ومن مؤسسي تنظيم الضباط الأحرار الذي قام بثورة أيار ١٩٦٩ ، وكان يعمل مساعداً للملحق العسكري السوداني في ألمانيا الغربية ، واستدعي لينضم إلى مجلس قيادة الثورة ، وتولى منصب مساعد رئيس الوزراء للقطاع الزراعي عام ١٩٧٠ ووزيرا للثروة الحيوانية، قاد حركته الانقلابية عام ١٩٧١ بهدف قيام نظام سياسي ديمقراطي يستهدف المشاركة الفعالة من قبل الجماهير وحوكم أمام مجلس عسكري بتهمة الخيانة وحكم عليه بالإعدام ١٩٧١ . للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق ، ج٧ ، ص٣٠ .

٥٥. حسين عبد الرزاق ، حقائق الصدام مع الحزب الشيوعي السوداني ، دار ابن خلدون ، بيروت، ١٩٧٢، ص٨٢-٨٥.

٥٦. احمد محمد محجوب، المصدر السابق، ص٢٤٦.

٥٧. " السياسة الدولية" ، القاهرة، العدد (٢٦) ، ١٧ تشرين الاول ١٩٧١ ، ص٢٢٨-٢٢٩.

٥٨. نقلا عن :روبرت او. كولينز،تاريخ السودان الحديث ،ترجمة ،مصطفى مجدي الجمال،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،٢٠١٥،ص١٢٤.

٥٩. عادل رضا، جعفر نميري الرجل والتحدي، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٧٥، ص٣٧٩-٣٨٠.
٦٠. سرحان حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٣٩.
٦١. دار الوثائق القومية، الخرطوم، الوثائق الخاصة بالاتحاد الاشتراكي المحفوظة بالرقم ١٣٤/٢٤/١٨ ن، ص٢٢٥.
٦٢. جعفر نميري، رؤية استراتيجية لمهارات الامن القومي في الشرق الاوسط في الثمانينيات، المكتب المصري الحديث ، القاهرة، ١٩٨٤، ص١٠٨.
٦٣. الهيئة الوطنية الشعبية السودانية ، وثائق التضامن العربي والعالمي مع المعتقلين السياسيين والنقابيين في سجون نميري بمناسبة اضراب المعتقلين السياسيين والنقابيين عن الطعام في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧٩ ، الخرطوم، ١٩٧٩ ، ص١٣٢.
٦٤. منصور خالد ، المصدر السابق، ص٢٣٦.
٦٥. حسن مكي، الحركة الاسلامية، ص٨٩
٦٦. " مجلة آخر ساعة" العدد (٢١٧١) ، القاهرة، ١٩٧٦، ص٤.
٦٧. حنان الشيخ محمد علي، العلاقات السودانية المصرية ١٩٥٦-١٩٨٥، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الدراسات العليا ، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٦، ص١٥٥.
٦٨. حنان الشيخ محمد علي، المصدر السابق، ، ص١٥٨.
٦٩. نقلا عن: روبرت، المصدر السابق ١٩٤.
٧٠. للتفاصيل حول أبا ينظر: "روز اليوسف" (مجلة) ، القاهرة، العدد (٢١٨٦) ، ١٩٧٠، ص١٥.
٧١. عبدالله ابو أمام، جعفر نميري والصراع حول السلطة ١٩٦٩-١٩٧٣ ، ط١، ١٩٩٠، ص٣٥.
72. Peter Kalus Bechtold, Polities in the Sudan, PP.263.
73. Timniblock, Numayri's Fall ; The Economic Base, in Muddathir Abdel Rahim , etal, Sudan Since Fined dene, cower Publishing Company limited, 1986, p.39.
٧٤. محمد العوض جلال الدين ، العلاقات الاقتصادية مع الخارج وامكانات الاعتماد على الذات، دار الشباب للنشر والترجمة، ط١، قبرص، ١٩٨٨، ص١٤٢.
٧٥. المصدر نفسه.
٧٦. مبارك علي عثمان ، السودان وعقد التنمية الضائع ، ط١، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة، ١٩٩٣، ص٦٥.
٧٧. سميرة أمين واحمد النوري، الهجرة السودانية والمسألة السكانية " المستقبل العربي" (مجلة) ، العدد (١٤٥) ، ١٩٩١، ص١٠٧.
٧٨. منصور خالد، المصدر السابق، ص٣٨١.
٧٩. للتفاصيل ينظر: ميس حسن عمران، دور السودان في تهجير يهود الفلاشا من عام (١٩٨٠-١٩٨٦) ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب، الجامعة العراقية، ٢٠٢٠.
٨٠. [1] محمود عابدين صالح، أزمة نظم الحكم في السودان، دار الامين للنشر ، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٠٣.
٨١. منصور خالد، المصدر السابق، ص٣٥٦.
82. [1] Peter Wiidward, Op.Cit.,p.206.
٨٣. توفيق المديني، المصدر السابق، ص٤٤.
84. [1] William James Berridge, Under the Shodow of the Regime : The Contradictious of Policing in Sudance 1924-1989, Publisbed Athesic Dehres of Docrcrate of Philosophy Fe Partment of History , President to the Durham Univrsity , 2011, p.210.
٨٥. ولد الصادق المهدي عام ١٩٣٦ ،وتلقى علومه الأولية في السودان واكمل دراسته العليا في الإسكندرية في مصر وفي أكسفورد حتى تخرج من كلية سلن جون عام ١٩٥٨،تولى رئاسة الحكومة

لأول مرة عام ١٩٦٦ ثم تولى بعد سقوط حكم نميري في نيسان ١٩٨٥خمس وزارات حتى حدوث انقلاب حزيران ١٩٨٩ العسكري .للتفاصيل ينظر: د.ع.و، ملف العالم العربي، السودان ،سير وتراجم، وثيقة رقم ١٩٨٢.

٨٦. عبدالله الرحمن سوار الذهب: ولد في السودان عام ١٩٣٥ ، تلقى تعليمه العسكري في الكلية العسكرية السودانية وتخرج منها عام ١٩٥٥، شغل منصب رئيس هيئة اركان الجيش السوداني ثم وزير الدفاع فغي عهد حكومة نميري ، ثم ابعاده عن الخدمة تعسفيا عام ١٩٧٢ ، واصبح رئيس هيئة اركان الجيش في نيسان ١٩٨٥ شارك في الانقلاب العسكري . للتفاصيل ينظر: احمد محمد شاموق ، المصدر السابق، ص٢٤٢.

٨٧. و.خ.ع، مركز البحوث والمعلومات ، وثيقة رقم 66-234113 T-p السودان بعد الدكتاتورية الديمقراطية والاضرابات ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٨٦، ص١٦٥.

٨٨. علي عطاالله محمد كاظم الدوري ، التحولات السياسية في السودان ١٩٦٩-١٩٨٩ ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ،كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠١٥، ص١٦١.

٨٩. حازم محمد علي حسين ، العلاقات المصرية السودانية (١٩٨١-٢٠١١) رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣، ص١١٠.

٩٠. حيدر جواد كاظم العمار ، العلاقات السياسية والاقتصادية المصرية السودانية ١٩٧٨-١٩٨٩، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،كلية التربية –ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١١، ص١٨٥.

٩١. المصدر نفسه ، ص١٨٧.

٩٢. حيدر جواد كاظم العمار، المصدر السابق، ص ١٨٧.

٩٣. حازم محمد علي حسين ، مصدر السابق، ص١١٥.

٩٤. المصدر نفسه.

٩٥. المصدر نفسه، ص١٢٨.

٩٦. محمد سعيد محمد الحسن السودان ومصر والمصير المشترك المواقف واحداث ١٩٥٠-١٩٩٩، مراجعة نادر ، دمشق ، ١٩٩٩ ، ص٤٧.

٩٧. المصدر نفسه ، ص٤٩.

٩٨. المصدر نفسه ، ص٥٢.

٩٩. حازم محمد علي حسين، المصدر السابق ١١٤.

١٠٠. أماني الطويل، العلاقات المصرية السودانية، جذور المشكلات وتحديات المصالح، قراءة ثقافية ، بيروت، ٢٠١٢، ص٣٠١.

١٠١. المصدر نفسه.

Coups in Sudan and Egypt's position on them 1964-1989

Zanab Jabbar Rahima
Ministry of Education – General of Education in Baghdad/ Rusaf II
zainabjabbar7500@gmail.com

Abstract

After independence، Sudan witnessed various regimes between civil and military، as it was subject to civilian rule from 1956-1958 when Lieutenant-General Ibrahim Abboud launched the 1958 coup that lasted until 1964 after the October Revolution، which is the first popular revolution in Sudan. After that، Sudan witnessed a new civilian rule، but it did not achieve any tangible achievements until Nimeiri carried out the coup of May 1969. The Nimeiri regime was considered one of the dictatorial military regimes. In the end، several reasons came together to end his rule with the March 26، 1985 coup.

Egypt tried to stand by Sudan، especially since both regimes descended from a military coup that justified its legitimacy by saying that it seeks political reform and raise the economic level. The two regimes came with socialist orientations in the beginning، but they turned from them during the era of President Anwar Sadat (1970- 1981) to capitalist tendencies with a strong desire to join the Western camp.

Keywords: coups ،Sudan، , Jaafar Nimeiri, Egypt's position on the coup.